



2011/3/5

## الانتفاضة العربية على حدود النفط

عبد الحليم فضل الله

انتقلت الانتفاضات العربية بسرعة من فضاء اقتصادي / اجتماعي إلى آخر، وهي الآن تطرق أبواب النفط وجغرافيا القبائل والمذاهب. وهذا يعد اختباراً لقدرة الشعوب المنتفضة على تجاوز انقساماتها العميقة، وتحدياً للغرب الذي سيجد نفسه مرغماً على حماية مصالحه، حتى لو استوجب ذلك منه التخلي عن المساندة اللفظية لما يسميه التحول الديمقراطي. لقد انصب اهتمام واشنطن في حالتي مصر وتونس على تقصير أمد الثورة، وقطع تسلسل أحداثها قبل ان تصبح جذرية وراسخة، لكنها تبدو أقل حذراً إزاء ما يحدث في دولتين نفطيتين، حيث تلوح تارة باستعمال القوة وتقدم دعماً خفياً لأنظمة مستبدة تارة أخرى.

وما يدور في المنطقة يؤثر على مصيرها ومصير النظام العالمي في آن معاً، نظراً للأدوار الهامة التي تؤديها في إطاره. فمن الناحية السياسية تمثل أنظمتها المتسلطة والمالية للغرب مانعاً أمام قيام منظومة عالمية مضادة للهيمنة في آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية، ومن الناحية الاقتصادية تعد دول النفط العربية نقطة استقرار لا غنى عنها للاقتصاد العالمي وساحة خلفية لطمر مخلفاته الخطيرة. وفي هذا السياق، تقوم الدول النفطية بوظيفتين محددتين: الأولى هي مساعدة الاقتصادات الغربية على تحسين موقعها في المنافسة المتصاعدة مع الاقتصادات الناشئة، فتمنحها الأفضلية في مجال الطاقة، وتتبع سياسات ذات مردود وطني متدن مقارنة بمردودها العالمي، مثل تبني الدولار عملة شبه وحيدة في تكوين الاحتياطيات وتجارة النفط، وتعطي الشركات الأميركية والأوروبية الأفضلية على غيرها من الشركات في الصفقات الكبرى، ومن بينها عقود التنقيب عن النفط في الآجال الطويلة، وتراخيص الاستثمار والتشغيل لمرافق حيوية وشبه احتكارية (الاتصالات، الطاقة...).

أما الوظيفة الثانية التي تؤديها البلدان المصدرة للنفط في الاقتصاد العالمي، فهي مد يد العون للرأسماليات الغربية على حل مشاكلها الدورية بأقل الأثمان أو حتى من دون مقابل، الأمر الذي يرتد سلباً على نمو اقتصاد المنطقة، ويحرم بلدانها من تأمين وظائف لملايين الوافدين الجدد إلى سوق العمل، ويجعلها عاجزة عن إتباع سياسات اجتماعية واقتصادية كفوءة. وتمارس تلك الدول مهمتها هذه، من خلال الضخ الكثيف وغير المسؤول لعوائد النفط إلى الخارج، ولو على حساب زيادة أصولها المادية وتعزيز رأسمالها الاجتماعي والبشري.

لقد أدت صناديق الثروة السيادية العربية دوراً لم يكشف النقاب عن كل أبعاده بعد، خلال الأزمة المالية العالمية، وقدمت مساهمات يتخطى حجمها حصة دولها في أسواق المال والعملات. فشاركت بتعويض مصارف أميركية وأوروبية متعثرة، بعد ان أحجمت حكوماتها عن القيام بذلك، وأمنت سيولة فورية ورخيصة للنظام المصرفي الغربي، وأقدم بعض تلك الصناديق، ومعظمها لا يفصح دورياً عن

بياناته، على تعويم أسهم عالية الخطورة لإنقاذ شركات كبرى من الانهيار، ورسملة مصارف أجنبية متعثرة ذات ميزانيات متخمة بالمنتجات المالية السامة. ووفق ما ذكره رئيس إحدى الشركات الاستشارية العربية، قامت الصناديق السيادية الخليجية "باستثمارات خطرة وذات طبيعة سياسية في شركات غربية تعاني من مشاكل في خريف 2008" استجابة لطلبات واشنطن، وتكبدت جراء ذلك خسائر ثقيلة بلغ مجموعها أكثر من 350 مليار دولار. وأقر رئيس المؤسسة الليبية للاستثمار في اجتماع مع السفير الأميركي في طرابلس الغرب، سرب مضمونه إلى موقع ويكيليكس، بأن نصف الأصول التي تديرها الصناديق السيادية الليبية، والمقدرة بأكثر من سبعين مليار دولار، هي ودائع سائلة في بنوك أميركية، ويتوزع النصف الثاني على استثمارات في بنوك وشركات ودور نشر غربية. وسيلة التدوير الثانية لعوائد النفط، هي صفقات السلاح التي تضاهي ما تقوم به دول أوروبية كبيرة. السعودية التي أنفقت ما مقداره 262 مليار دولار أميركي على التسلح بين عامي 1987 و 1997 (أي حوالي 450 مليارات من دولارات اليوم)، تحضر الآن لعقد صفقة مع واشنطن هي الأضخم في تاريخ التسلح العالمي (حوالي 60 مليار دولار). وبلغت حصتها من الإنفاق على التسلح عام 2009 حوالي 60% من مجموع إنفاق دول الشرق الأوسط، وهي مدرجة على قائمة الدول العشرة الأكثر إنفاقاً على الدفاع. ويتوقع ان تصل موازنات شراء السلاح في المنطقة إلى مئة مليار دولار عام 2015، يعود 80% منها إلى بلدان خليجية، وهذا يساوي 12% تقريباً من عائداتها النفطية. وقد وصفت صحيفة فايننشال تايمز صفقات السلاح التي وقعتها أربع دول خليجية مؤخراً بقيمة 123 مليار دولار، بأنها واحدة من اكبر عمليات التسلح في التاريخ وقت السلم، وتعادل أضعاف استثماراتها في مشاريع البنى التحتية في الفترة نفسها.

تلامس الثورات العربية أسوار النفط، وتتضاعف الأثمان والمكاسب المترتبة عليها. فهي لن تغير وجه المنطقة فحسب، بل ستدفع العالم بأسره، ان هي حققت أهدافها، إلى مراجعة قواعد عمل نظامه السياسي والاقتصادي. ولا مجال بعدها للزعم بان الصراع العالمي هو بين الديمقراطية ونقيضها، بل بين دول الهيمنة والدول المعارضة لها، ولن يكون متاحاً للاقتصادات الكبرى حل مشاكلها باستخدام موارد غيرها بل بالاعتماد اما على مواردها الخاصة وإما على مقايضات متكافئة مع آخرين. وبما ان الاقتصاد الأميركي والغربي عموماً، لم يتعاف بعد من ذيول أزمامته، فإن المعركة داخل حدود النفط ستكون ضارية أكثر، وستضطر الدول الكبرى هناك إلى نزاع قفازاتها الناعمة وارتداء ثياب الميدان دفاعاً عن الخط الأخير لنظام عالمي يخوض إحدى معاركه الحاسمة.